

زبدة الأصول

[195] الحل فليس الاستدلال جدليا . ومنها : الاجماع من الفريقين على التلازم بين نفى

الفعلية ونفى الاستحقاق . وفيه : انه لمعلومية مدرك المجمعين ليس هذا الاجماع اجماعا تعبديا كاشفا عن رأى المعصوم (ع) . ومنها : ان الظاهر من الاية الشريفة نفى الاستحقاق : والشاهد على ذلك ان الايات المتضمنة للعقاب والعذاب ، انما يخبر عن الاستحقاق والاقتضاء لا عن الفعلية ، وتكون تلك الايات من قبيل قولنا السم قاتل ، فبقريته المقابلة يكون السلب ايضا سلبا للاستحقاق ونفيا له ، فتكون الاية بنفسها دليلا على نفى الاستحقاق من دون احتياج الى ضم مقدمة اخرى . اقول ان مبدأ المشتق المحمول على الذات ، قد يكون اثرا لموضوعه ، نظير السم قاتل ، فيكون ظهور الاولى لهذه القضية استناده إليه بنحو الاقتضاء ، وقد يكون فعله الاختياري ، وهو قابل لان يستند إليه بنحو الاقتضاء وان يستند إليه بنحو الفعلية ، ولكن الظاهر من تلك القضايا هو الثاني : والشاهد عليه في المقام استهجان ان يخبر عن ترتب العذاب ، ويعقبه بعدم الفعلية - مثل - ان يقول انى اعذب تارك الصلاة ، ولو لم يتحقق العذاب في الخارج ، وهذا بخلاف التركيب الاول ، فانه يصح ان يقال ان النار محرقة ، وان لم يحرق في الخارج - وبالجمله - من الاستهجان المزبور يتستكشف ان الايات المتضمنة للعذاب تدل على الفعلية ، فبقريته المقابلة ايضا ، يكون النفى نفيا للفعلية . لا يقال انه على هذا يلزم الكذب تعالى الله عن ذلك : فان التائب لا يعاقب ومن شفع له أو عفى عنه لا يعاقب . فانه يقال ان تلك الايات يكن استعمالها كنائيا وبصدد بيان الاحكام ، ومن المعلوم ان الصدق والكذب في الكنايات يدوران مدار ما سيق الكلام لبيان ما هو مفاد القضية بالمطابقة - الا ترى - ان زيدا كثير الرماد صدق إذا كان جوادا وان لم يكن له رماد ، وكذب إذا لم يكن جوادا ، فظهر ان جواب الشيخ الاعظم وحده تام . ويمكن الجواب عنه بجواب آخر ، وهو ان الظاهر من الاية نفى الاستحقاق إذ